دور المشرع الجزائري في تفعيل الإدارة الإلكترونية

The role of the Algerian legislator in activating electronic management

بن مبارك ماية *
جامعة عباس لغرور- خنشلة
benmebare.maya@yahoo.fr

بو الزيت ندى
جامعة الاخوة منتوري -قسنطينة 1
nada-droit@hotmail.com

تاريخ الإيداع: 2021/05/08	تاريخ المراجعة:2021/06/16	تاريخ القبول:2021/06/23

ملخص:

تهدف دراسة موضوع دور المشرع الجزائري في تفعيل الإدارة الإلكترونية إلى أن هذه الأخيرة هي الأسلوب الحديث لممارسة أعمال الإدارة، وتقوم أصلا على استخدام شبكات الأنترنت، ومنه تتمحور الإشكالية حول **مدى فعالية السياسة التشريعية المقررة من أجل تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل عصرنتها**، وكما أن مبدأ تطبيقاتها يهدف إلى تطبيق أقصى فائدة ممكنة من تنفيذ الأعمال الإدارية للمجتمع والمؤسسات والقطاع الخاص الحكومي في الدول، واستخدامها يجعلنا في مأمن من الوقوع في عراقيل الإدارة التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة؛ الإدارة الإلكترونية؛ الحكومة الإلكترونية؛ الانترنت؛ التجارة الإلكترونية.

Abstract:

The study of this subject aims the role of the Algerian legislator in activating electronic administration at the fact that the latter is the modern method for practicing administrative works, it is based primarily on the use of internet networks, from this, a problematic revolves around the extent of the effectiveness of the legislative policy decided in order to implement e-administration in light of its modernity. just as the principle of its applications aims to implement the maximum possible benefit from the implementation of the administrative work of society, institutions and the private governmental sector in the countries, and using them makes us safe from the obstacles of traditional management.

Keywords: Administration; E-administration; E- government; Internet; E-Commerce.

*المُؤلف المُراسِل.

-مقدمة:

إن هيمنة تكنولوجيا المعلوماتية على معظم العمل الإداري في الدول المتقدمة ضرورة حتمية يعرفها السوق الإلكترونية، وحاجة مجتعنا النامي إلى التطور عمليا من أجل تحويل الإدارة التقليدية والروتين التابع لها إلى الإدارة الإلكترونية توفيرا للجهد، الوقت والتكلفة لأنهم أساس السرعة في إنجاز الأعمال، وكما أن مبدأ تطبيقات الإدارة الإلكترونية يهدف إلى تطبيق أقصى فائدة ممكنة من تنفيذ الأعمال الإدارية للمجتمع والمؤسسات والقطاع الخاص الحكومي في الدول، وبالإضافة إلى إستخدام الإدارة الإلكترونية يجعلنا في مأمن من الوقوع في عراقيل الإدارة التقليدية.[1]

وتعود فكرة ظهور الإدارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1973، لاسيما عندما بدأت تستخدم شبكات الأنترنت، وحيث أصبحت الكثير من المؤسسات بل أيضا الدول تسير أنشطتها المتنوعة دون الحاجة إلى استخدام الأساليب الروتينية المختلفة أمام تناقص الحاجة لاستخدام الورق.[2]

وعليه، فالإدارة الإلكترونية هي الأسلوب الحديث لممارسة الأعمال إدارية، وتقوم أصلا على استخدام شبكات الأنترنت، ومنه تتمحور إشكالية بحث موضوع دور المشرع الجزائري في تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر حول **مدى فعالية السياسة التشريعية المقررة من أجل تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل عصرنتها؟.**

ويمكننا عند الإجابة عن الإشكال القانوني المحوري أن نستعين بالأسئلة الفرعية على النحو الآتي:

- **ما هو مفهوم الإدارة الإلكترونية؟.**
- **فيما تكمن المظاهر القانونية التي فعلت الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟.**

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة ندعم بحثنا بفرضيتين على النحو الآتي:

- التقدم التكنولوجي وتطوره أدى إلى تحول الإدارة من عالم الأوراق إلى العالم الافتراضي الرقمي.
- هناك عدة آليات قانونية أدت إلى جعل الإدارة الالكترونية فعالة في الجزائر.

وكما اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على جميع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحليلنا وتفكيك مكوناتها ثم تفسير نتائجها من أجل تغطية محاور البحث، وأيضا الاعتماد على البحوث العلمية المحكمة والدراسات السابقة بالموضوع.

واقتضت الضرورة أن نقسم بحث دور المشرع الجزائري في تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر إلى محورين اثنين، فنتناول مفهوم الإدارة الإلكترونية في محور أول، وفي حين نتطرق للمظاهر القانونية لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر في محور ثان، وذلك وفقا للتقسيم الآتي:

1 - مفهوم الإدارة الإلكترونية.

2 - المظاهر القانونية لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

---

[1]- Ceaser H. Husieen, Applications To Use Electronic Mail System In The Electronic Management, Journal of economic and administrative Sciences, N° 65, Vol 18, 2012, p15.

[2] - أحمد سرحان الحمداني، فاعلية تطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة جامعة تكريت، المجلد 3، العدد 1 / 3، 2019، ص 92.

1 - مفهوم الإدارة الإلكترونية:

إن فكرة الإدارة الإلكترونية أوسع من كونها مفهوم المكنة الخاصة بإدارة العمل داخل المؤسسة من حواسيب، برمجيات وأنترنت وغيرها من التقنيات، [1]بل إلى تبادل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة والمتعددة، واستخدامها في توجيه سياسات وإجراءات عمل المؤسسة نحو تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة سواء الداخلية أو الخارجية، وهي تشمل جميع مكونات الإدارة من تخطيط، تنظيم، نشاط ورقابة الأعمال الإدارية، ولكنها تتميز بقدرتها على توفير المعرفة بصورة مستمرة وتوظيفها في أجل تحقيق أهدافها، [2]ولنتعرض لمفهوم الإدارة الإلكترونية في فكرتين متتاليين.

1 . 1- التعريف بالإدارة الإلكترونية وتمييزها عن الحكومة الإلكترونية:

التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والإتصال هو عالم البيانات والمعطيات التي يمكن الإطلاع عليها آليا، وتقوم بتحويل المؤسسة التقليدية إلى مؤسسة شبكة الأنترنت، [3]وكما تحول وثائقها المكتوبة إلى صور رقمية، وأدت أيضا إلى بناء المكاتب دون ورق بإعتماد أسلوب العمل عبر الشبكة، ومنه نتناول التعريف بالإدارة الإلكترونية وتمييزها عن الحكومة الإلكترونية في نقطتين متتاليين.

1.1.1- تعريف الإدارة الإلكترونية:

أصبحت الإدارة في عصر إدارة موارد المؤسسات وتوظيفها بشكل سليم إحدى سمات التقدم، ومن العناصر الأساسية لتقييم المؤسسات، ومدى قدرتها على الاستمرار والارتقاء. [4]

ومن بين المفاهيم الخاطئة للإدارة الإلكترونية إفتراض قيام الإدارة بجميع الأعمال الموكلة إليها عن طريق الأنترنت وهو مفهوم خاطئ، إذ لا يمكن لأي إدارة في العالم أن تدير موارد بلد ما، وتحول عملها بالكامل إلى العمل عن طريق الأنترنت، أو الإفتراض أن الإدارة الإلكترونية تعني أن الفرد يستطيع أن يدفع فاتورة الهاتف والكهرباء والماء من خلال حسابهم البنكي عن طريق الأنترنت من خلال الاطلاع على وضع معاملاتهم في دوائر الدولة، وهو مفهوم قاصر لأنه يضع الإدارة الإلكترونية في أضيق نطاق، كتقديم الخدمات السابقة الذكر أو خدمات التوصيل الإلكتروني وموضوعات الأمن وحماية البيانات والوصول إلى المعلومات التي تخص البنية التحتية لمجتمع المعلومات. [5]

ولكن مفهوم الإدارة الإلكترونية هو مفهوم واسع يشمل تطبيقاتها العديد من مختلف المجالات، ولا تقتصر على دفع الفواتير ومتابعة المعاملات، وإنما يتسع إلى حدود تضم بداخلها كل ما هو إداري، ويستطيع أدائه عن طريق

---

[1] - hayda H Safi Al-jebory, Husam Abraheim Al-saadi, all The services by a single Point in Electronic Government: Government portal in Iraq, journal of Al-Qadisiya, N° 1, Vol 3, 2011, p 2.

[2] - رأفت رضوان، التجارة الإلكترونية، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، مصر، ص 3.

[3] - Dhyaa .S, sinan A, Design of Intelligent Based management security system for E-government , journal of al-Qadisiya, N° 2,Vol 9, 2017, p 132.

[4] - عزة على محمد الحسين، "النظام القانوني للحكومة الإلكترونية في السودان"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 17، العدد 1، 2020، ص 620.

[5] -حنان محمد القيسي،"الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة"، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، المجلد4، العدد 16/17، 2012، ص15.

الحاسب الشخصي المتصل بشبكة المعلومات العالمية "الأنترنت" دون حاجة إلى التواجد شخصيا في هذه الدائرة أو تلك. [1]

فهناك من عرفها بأنها استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من قبل الإدارة العامة للقيام بوظائفها، [2]وكما عرفها آخرون بأنها استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة للقيام بوظائف الإدارة وإنه لن يتغير مفهوم الإدارة العامة من حيث كونها جهازا وظيفيا اداريا للقيام بوظائف محددة، [3]وعرفت أيضا بعمليات تنظيمية تربط بين المستفيد ومصدر المعلومات والخدمات بواسطة الوسائل الإلكترونية.[4]

وكما عرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية بأنها مصطلح حديث يشير إلى إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال من أجل زياد كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيها تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال، وتمكنهم من المعلومات منا يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها،والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة. [5]
[5]

فالإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية هو نتاج التطور التكنولوجي باتجاه الحاسب الآلي والأنترنت سواء في المنظمات الإدارية أم في الإدارة، وإن التكنولوجيا أصبحت ذات تأثيرات عميقة وواسعة بدرجات أصبحت تسير كل ما يتعلق بالإدارة ومبادئها ووظائفها. [6]

ويرى أغلب الباحثين أن الإدارة الإلكترونية تتمثل في اعتماد تكنولوجيا المعلومات لتحسين العملية الإدارية واستخدام المكننة في التخطيط، التنظيم، النشاط والرقابة على موارد وتحقيق التكامل الداخلي والخارجي للمعلومات والعمليات الخاصة بالمنظمة من أجل تحقيق الأهداف. [7]

وحسب رأينا، إن الإدارة الإلكترونية هي نمط حديث يطور الأداء الإداري، الاقتصادي والتجاري، وكما يمكن إدارة الحكومة من قيادة المجتمع من العهد الورقي إلى العصر الرقمي ،وقد افرزت عدة ايجابيات ملموسة للفرد داخل المجتمع من خلال توفير جودة الخدمات وتقريب الادرة منه، وكما أدت إلى تقليص الجوانب السلبي للممارسة البيروقراطية وتقليل الفساد بكل أنواعه، وأيضا تشكيل تنظيم رقابي جديد تفرضه الرقمنة.

---

[1] - حنان محمد القيسي، المرجع نفسه، ص15.

[2] - عبد الحميد بسيوني، الحكومة الإلكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 336.

[3] - زينب عباس محسن، "الإدارة الإلكترونية وأثرها في القرار الإداري، مجلة كلية الحقوق"، جامعة النهرين، المجلد 16، العدد 1، 2014، ص 305.

[4] - عبد الحميد بسيوني، المرجع السابق، ص 336.

[5] - حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم الإداري، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، ص 6.

[6] - زينب عباس محسن، المرجع السابق، ص 305.

[7] - عيدوني كافية، بن حجولة حميد، "الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها واقع وآفاق"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، المجلد1، العدد 2، 2017، ص 221.

2.1.1 - العلاقة بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية:

أثير جدل حول مصطلحي الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية، إذا كان مصطلحان مختلفان أم مترادفان،[1] فالإدارة الإلكترونية تمثل نموذجا فريدا للمعلومات والخدمات العامة، وتعمل على سد فجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والإتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات للزبائن ومؤسسات الأعمال والحكومية بغض النظر عن أماكن تواجدهم أوقات التقدم لها، وتعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والإقتصادي، حيث أنه بإستطاعة الإدارة الإلكترونية مساعدة المؤسسات وخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم للانتقال على شبكة للحصول على الخدمات والمتطلبات أي أنها تقدم فرضا لتطوير إمكانيات وقدرات ومهارات المؤسسات بل والزبائن المتعاملين معها بما يمكنهم من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية ومساندة الأداء الأحسن.[2]

إذن الإدارة الإلكترونية هي إدارة مسؤولة عن تقديم المعلومات والخدمات الإلكترونية بطريقة رقمية للزبائن ومؤسسات الأعمال القادرة على الإتصال الإلكتروني عن بعد، وقد أصبح هذا المفهوم قابل للتطبيق بفضل التقدم السريع والمذهل في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتطبيقاتها، وحققت كثير من الدول المتقدمة تقدما كبيرا في هذا الإطار.[3]

أما الحكومة الإلكترونية، فقد عرفها جانب من الفقه القانوني بأنها استخدام أحدث الأدوات والأساليب التقنية الإلكترونية الجديدة والمتطورة لإدارة المرفق العام في الدولة، وذلك لغرض رفع كفاءة مستوى الأداء داخل الإدارة الحكومية وبتقديم خدمة عامة لكافة المواطنين والمتعاملين مع الإدارة الحكومية بطريقة سريعة وسهلة وفي إطار من الشفافية والوضوح،[4] وكما عرفت أيضا أحد المفاهيم التي تعتمد على إستخدام تقنية الإتصالات والمعلومات لاسيما الإنترنت للوصول إلى استخدام أمثل للموارد الحكومية.[5]

وتعرف بمعنى أدق أنها تطبيق واستخدام لما يسمى بتقنية الإتصال والمعلومات في الأجهزة الحكومية واستثمارها الكامل في تسهيل الخدمات الحكومية وتوحيد العلاقات بشكل كفء مع العامة أو هي استلام المعلومات والتفاعل معها عن طريق الأنترنت والإستفادة عن بعد بجوانب الخدمات الحكومية المختلفة.[6]

فحسب رأينا، يقصد بالحكومة الإلكترونية كافة المعاملات والخدمات الحكومية المقدمة للمواطن أو قطاعات الأعمال من خلال شبكات المعلومات وقواعد البيانات واستخدام وسائل الإتصال الحديثة كالأنترنت والهواتف بما

---

(1) - رجاء خضير عبود، نازك نجم عبود الربيعي، "فاعلية تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحسين مناخ الاستثمار في العراق"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 20، 2016، ص 226.

(2) - سحر قدوري، "الإدارة الإلكترونية وإمكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة، مجلة المنصور"، المجلد1، عدد 14، عدد خاص، 2010، ص 161.

(3) - سحر قدوري، المرجع نفسه، ص 161.

(4) - عباس زبون عبيد العبودي، "الإطار القانوني للإدارة الإلكترونية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، ص 89.

(5) - عباس زبون عبيد العبودي، المرجع نفسه، ص 89.

(6) - منال صبحي محمد الحناوي، "بيئة المعلومات الأمنة"، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض ، الأيام 6، 7 و8 أفريل 2010.

يدعم كفاية وفعالية الأداء الحكومي في إطار من التفاعل بين طالبي الخدمة ومقدمة مع ضمان السرية والأمن المعلوماتي.[1]

إذن تبدو العلاقة بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية في علاقة الجزء والكل،[2] فالإدارة الإلكترونية هي الجزء، ونقصد بها تحويل العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة "الأعمال الإلكترونية أو الإدارة دون الأوراق"، وتعمل على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة،[3] وبالنسبة للحكومة الإلكترونية فتمثل الكل، والمقصود من ذلك العمليات الإلكترونية التي يتم من خلالها الربط بين المنظمات التي تطبق الإدارة الإلكتررنية من خلال التشغيل الحاسوبي ذات التقنية العالية، وتقوم فكرة الحكومة الإلكترونية على عدة ركائز منها تتجسد في تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد على الأنترنت.[4]

1 .2 - خصائص الإدارة الإلكترونية وأهدافها:

إذا كانت الإدارة الإلكترونية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات لتحسين العمليات الإدارية واستخدام المكننة في التخطيط، التنظيم، التنفيذ والرقابة على الموارد، وتحقيق التكامل الداخلي والخارجي للمعلومات والعمليات الخاصة بالإدارة من أجل تحقيق الأهداف، ومنه يجب أن تتطرق لخصائص الإدارة وأهمية تطبيقها في نقطتين متتاليين.

1 . 2 . 1 - خصائص الإدارة الإلكترونية:

إن الإدارة الإلكترونية إدراة الأعمال بلا ورق، فهي تشمل مجموعة من الأساسيات حيث يوجد الورق، ولكن لا نستخدمه بكثافة، ولكن يوجد الأرشيف الإلكتروني، البريد الإلكتروني، الأدلة والمفرادات الإلكترونية والرسائل الصوتية، ونظم تطبيقات المتابعة الآلي، إدارة بلا مكان، وتعتمد بالأساس على التليفون المحمول، إدارة بلا زمان، فالعالم أصبح يعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة في اليوم.[5]

وتتميز الإدارة الإلكترونية بالسمات التي تجعلها تتميز عن الإدارة العادية،[(6)] وهي كالآتي:[7]

---

[1] - رجاء خضير عبود الربيعي، نازك عبود الربيعي، المرجع السابق، ص 226.

[2] - رجاء خضير عبود الربيعي، نازك عبود الربيعي، المرجع نفسه، ص 226.

[3] - علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 2008، ص 32.

[4] - علي حسونة الطائي، "الحكومة وإمكانيات تطبيقها في العراق مع ابقاء الضوء على تجارب بغض الدول"، الندوة الثامنة ، كلية الإدارة والاقتصاد والاقتصاد مكتب الاستشارات ، جامعة بغداد، ص 2.

[5] - حنان محمد القيسي، الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة، ص 7.

[6] - محمد الصرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص ص 165، 166، إبراهيم العيساوي، التجارة الإلكترونية، المكتبة المكتبة الأكاديمية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 32.

[7] - Mohamed BOUKLIA, Rabia BOUARIOUA, The evolution of e-government in Algeria between reality and prospects, international journal of economic performance, N°2, Vol 1, p p 112, 113.

- اختفاء الوثائق الورقية في المعاملات الإدارية،[1] ولكن لا يجب أن لا يقتصر ذلك على عدم استخدام العمل الورقي والكتابي نهائيا، بل يبقى جزء وإن كان بسيطا من العمل الإداري، [2] أي تقليل الاعتماد على العمل الورقي. [3]

- صعوبة أو عدم امكانية تحديد هوية المتنافسين. [4]

- تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر مع تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الإدارية ذات العائد التجاري. [5]

[5]

- إدارة بلا زمان لأن الإدارة التقليدية تقوم على ساعات عمل محددة، والإدارة الإلكترونية تمارس عملها على مدار24 ساعة في اليوم، ومن تم فلا يقسم الوقت إلى ساعات للعمل وآخرى للراحة، بل يصبح اليوم بأكمله مخصص للخدمة العامة. [6]

- إدارة بلا مكان لأن الإدارة التقليدية لها مقار محددة، فعلى طالب الخدمة الذهاب إليها للحصول على الخدمة التي يريدها، وعكس ذلك في الادارة الإلكترونية التي ليس لها مقار محددة، فطالب الخدمة يتحصل عليها طالما توفرت تقنيات الاتصال الأنترنت والهاتف المحمول من أي مكان. [7]

- تسليم المنتجات إلكترونيا، فقد أتاحت شبكة الأنترنت إمكانية تسليم هذه المنتجات أي التسليم المعنوية للمنتجات مثل برامج الحاسوب، التسجيلات الموسيقية، أفلام الفيديو، الكتب، الأبحاث والتقارير الإلكترونية إلى جانب بعض الخدمات الإلكترونية مثل الإستشارات الطبية والهندسية، وهو ما يخلق تحديا أمام السلطات المختصة حيث لا يوجد حتى الآن آليات متفق عليها لإخصاع المنتجات الإلكترونية للجمارك أو الضرائب، فقد يستغل البائعون ذلك للتهرب من الضرائب بعدم تسجيل هذه التعاملات في الدفاتر المحاسبة الرسمية. [8]

- سرعة انجاز المعاملات التجارية، فالإدارة الإلكترونية توفر الجهد، الوقت والمال. [9]

1 . 2 . 2 - أهداف الإدارة الإلكترونية:

إن الرغبة في زيادة كفاءة وفعالية أداء العمل الإداري، فإن العديد من الدول تعمل على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لإدارة الأعمال والمشاريع وتسير الإدارات المختلفة، والتخلي تدريجيا عن أساليب العمل التقليدي، [10] وتبدو أهداف الإدارة الإلكترونية في النقاط الآتية: [11]

---

[1]- حنان محمد القيسي، المرجع السابق، المرجع السابق، ص 7.

[2]- عيدوني كافية، بن حجوبة حميد، المرجع السابق، ص 221.

[3]- مريم خالص حسين،"الحكومة الإلكترونية"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالكلية، المجلد1،العدد 4، 2013،ص445.

[4]- عيدوني كافية، بن حجوبة حميد، المرجع السابق، ص 222.

[5]- مريم خالص حسين، المرجع السابق، ص 445.

[6]- حنان محمد القيسي، المرجع السابق، ص 7.

[7]- حنان محمد القيسي، المرجع نفسه، ص 7.

[8]- عيدوني كافية، بن حجوبة حميد، المرجع السابق، ص 222.

[9]- مريم خالص حسين، المرجع السابق، ص 445.

[10]- فرطاسي فتيحة، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15، المجلد 2، 2016، ص 315.

[11]- عيدوني كافية، بن حجوبة حميد، المرجع السابق، ص 224.

- تبسيط الإجراءات داخل الإدارات، وهذا ينعكس إيجابا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين، ومنه اختصار وقت تنفيذ إنجاز المعاملات الإدارية المختلفة.

- تسهيل اجراء الإتصال بين المصالح الإدارية المختلفة.

- الدقة والموضوعية في إنجاز العمليات المختلفة داخل المصالح المختلفة.

- تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ، وهذا ما يؤثر إيجابيا على عمل الإدارة، ويعالج مشكلة تعاني منها أغلب الإدارات في عملية الحفظ والتوثيق، مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى أماكن التخزين، حيث يتم الإستفادة منها في أمور أخرى.

- سرعة الوصول إلى الوثائق والمعلومات بوجود نظام متكامل في أي وقت وأي زمان.

- تخفيف تكاليف الجودة وخدمتها.

2 - المظاهر القانونية لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

إنتهجت الجزائر استراتجية في مجال التقدم الإداري وهي سياسة الجزائر الإلكترونية، وهاته السياسة تهدف إلى تجسيد إدارة إلكترونية على أرض الواقع، وتسعى إلى الإهتمام أكثر بشؤون المواطنين وتلبية حاجياتهم، ومنه باشرت بتطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية التي تهدف من خلاله إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة مع الأخذ بعين الإعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها المجتمع الدولي،[(1)] ولنتعرض لمشروع الجزائر الإلكترونية والتشريعات المساعدة على تفعيل الإدارة الإلكترونية في الواقع الجزائري في فكرتين متتالين.

2 .1 - مشروع الجزائر الإلكترونية كبداية لتفعيل الإدارة الإلكترونية:

تعمل السلطات العمومية الجزائرية إلى تبني الإدارة الإلكترونية، والتي هدفها تحقيق الإستجابة للتطلعات الجديدة للمواطنين، تحسين التسير العمومي، ترشيد المصاريف وتشجيع التنمية المستدامة، ولنتعرض لمضمون مشروع الجزائر الإلكترونية وتطبيقاته على أرض الواقع في نقطتين متتاليين.

2 .1 . 1 - مضمون مشروع الجزائر الإلكترونية:

يعد مشروع الجزائر الإلكترونية من المشاريع التي أعدتها وزارة البريد والتكنولوجية الإعلام والإتصال بداية من العام 2009، في اطار تشاورات شملت مؤسسات وإدارات عمومية إضافة إلى متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، كما شملت الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الإعلام والإتصال، ومن هذا المنطلق يرمي هذا البرنامج الإستراتيجي إلى الإسراع في تشيد مجتمع المعلومات والإقتصاد الرقمي في الجزائر، من خلال تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة في كافة القطاعات، المؤسسات، الإدارة العمومية، قطاع التربية

(1) - عبان عبد القادر، "تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية بلدية الكاليتوس العاصمة"، أطروحة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، 2016، ص 15.

والتعليم، بما يساهم في عصرنة الإدارة، و يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين،[1]فنجد أن هذا البرنامج يعد استراتيجية لتنفيذ سياسة وطنية تحقق التنمية.

وقد تضمنت وثيقة المشروع 13 محورا تحدد الأهداف الرئيسية لبناء الحكومة، وهي:[2]

- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الإدارة العمومية.
- تسريح استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الشركات.
- تطوير الآليات والإجراءات الكفيلة بتمكين المواطن من الإستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والإتصال.
- دفع تطوير الإقتصاد الرسمي من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والإتصال تطورا مكثفا.
- تعزيز البنية الأساسية للإتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة.
- تطوير الكفاءات البشرية.
- تدعيم مستوى الإطار القانوني الوطني.
- الإعلام والإتصال.
- تثمين التعاون الدولي.
- آليات التقييم والمتابعة.
- إجراءات تنظيمة.
- الموارد المالية.

وكما يقضي تحقيق الإدارة الإلكترونية تنفيذ البرامج الآتية:[3]

- برنامج تطوير التشريعات: يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتطوير التشريعات القائمة.
- برنامج التطوير الإداري التنفيذي: يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الإلكترونية.
- برنامج التطوير الفني: يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، وكما يهتم بتحسين الكفاءة التشغيلية، والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات تحديث البنية الأساسية للإتصالات والمعلومات.

---

[1] - بلعربي عبد القادر وآخرون،" تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة سعيدة، بحث منشور في الموقع الإلكتروني:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploadsA1.pdf ،تاريخ الاطلاع : 6 ماي 2021 ، زمن الاطلاع 3.44 0 ص

[2] - عادل غزال، "مشاريع الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق"، مشروع الجزائر الحكومة الالكترونية 2013، مجلة سيبراريانس الإلكترونية، العدد 34، مارس 2014، ص 8، بحث منشور في الموقع الإلكتروني:
http://www.journal.cybrarians.org/ ، تاريخ الاطلاع : 7 ماي 2021 ،زمن الاطلاع 12.15 ص

(3)- Mohamed BOUKLIA, op, cit, p p 111, 112

- برنامج تنمية الإطارات البشرية: تعمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الإلكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الجزائر الإلكترونية بهدف قدرتها على إدارتها.

- برنامج الإعلام والتوعية: يتم من خلال إعداد خطة تعرف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الإستفادة من مشروع الإدارة الإلكترونية

2 . 1 . 2 - تطبيقات مشروع الجزائر الإلكترونية:

ضمانا لفعالية تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين في مختلف مجالات الحياة، وتحقيق السياسية الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن، وهذا بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية، وكذا تبسيط مختلف العمليات الإدارية ومكافحة البيروقراطية التي تشكل دفعا للتنمية في البلاد، [1]نجد أن تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية كان في عدة مجالات.

- مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية "البلدية الإلكترونية": يتمثل في انشاء تطبيق على الويب بادخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود الحالة المدنيةعلى قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها، ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحق يجريه موطن البلدية، أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن، ليتمكن من حفظها أو طبعها، [2]وتجسيد تقنية البلدية الإلكترونية يوفر امكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل والسفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية، ومنه محاولة خلق البلدية النموذجية [3]

- جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين. [4]

- التسجيل الإلكتروني للحج عبر البوابة الالكترونية. [5]

- التسجيل الالكتروني في مجال التعليم العالي الجزائري عند طريق اعتماد البوابة الإلكترونية، ويكون التعليم عن بعد عن طريق المحاضرات المرئية، اعتماد التكنولوجيا البيداغوجية الحديثة خاصة " الويب " أي التعليم عبر الخط

---

[1] - فرطاسي فتيحة، المرجع السابق، ص 317.

[2] - محمد بن عراب، "تجربة الإدارة الالكترونية بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة واشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 1، العدد19، 2014، ص 64.

[3] - مسيردي سيد أحمد، سعيدي خديجة، "مشروع الجزائر الإلكترونية واقع وتحديات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 2 ، 2013، ص 278.

[4] - وزارة الداخلية، اعداد بطاقة التعريف الوطني البيومترية وجواز السفر الإلكتروني البيومتري، منشور في الموقع الالكتروني: http://www.interieur.gov.dz/Actions/frmItem.aspx?html=7 ، تاريخ الاطلاع 06 ماي 2021 زمن الاطلاع: 10.30 سا.

[5] - الديوان الوطني للحج والعمرة، بوابة الكترونية منشورة في الموقع الالكتروني: http://onpo.dz/ تاريخ الاطلاع 07ماي 2021 زمن الاطلاع: 13.00 سا.

أو التعليم الإلكتروني، [1] ومؤخرا كان اللجوء إليه عن طريق استعمال تقنيات التوصل المرئي كتطبيق "نظام الزوم" و"القوقل ميت" أمرا ضروريا خصوصا مع ظاهرة تفشي وباء كوفيد 19، ففي ظل هذه الظروف أصبح التعليم عن بعد أحسن طريقة للحد من انتشاره، وعلى الرغم من أنه يواجه معيقات أهمها ضعف تدفق الانترنت.

- مشروع البطاقة الرمادية ورخصة السياقة الإلكترونية، فقد بدأت المصالح المختصة في اصدار البطاقات الرمادية الالكترونية للمواطنين وأصحاب السيارات اعتبارا من فيفري 2021 في ولايتين على الأقل، وعلى يتم التعميم استعمال البطاقات الرمادية ورخص السياقة البيومترية الذي كان يفترض أن يبدأ عام 2019 تأجيل بسب الحراك الشعبي، الانتخابات الرئيسة تم جائحة. [2]

- مشروع الصحة الإلكترونية، وقد تم في الحقيقة رقمنة القطاع الصحة مع ظروف تفشي وباء كوفيد 19 كضرورة حتمية.

- مشروع السجل التجاري الإلكتروني أي رقمنته من أجل إرساء بيئة تجارية إلكترونية. [3]

2 . 2 - التشريعات المساعدة على تفعيل الإدارة الإلكترونية في الواقع العملي الجزائري:

ترتبط الإدارة الإلكترونية بمستوى من التقنينات الخاصة بالحاسب الآلي وملحقاته، وبقدر تقدم الدول في المجال التقني المعلوماتي، فإن الإدارة الإلكترونية ترتبط بهذا التقدم ارتباطا وثيقا، وتحتاج إلى قواعد قانونية كفيلة بحماية كل المعاملات، [4] وضمان ازدهارها وتطورها، وكما نجد أن أمن المعلومات بصورة مباشرة يعمل على زيادة مستوى الثقة المتبادلة بين المتعاملين مع أجهزة الإدارة في الدولية عن طريق ضمان السرية، السلامة وتوفير المعلومات الحكومية الحساسة، وتسبب التهديدات الناشئة عن أفعال التزوير والاحتيال الإلكتروني إلى ايقاف خدمات الإدارة الإلكترونية. [5]

وتعتبر عملية تخفيف الإجراءات الإدارية، وتقريب الإدارة من المواطن من ضمن التوجهات التي باشرتها الدولة الجزائرية، وهذا من خلال تقرير أحكام القانونية من شأنها تفعيل الإدارة الإلكترونية، والهدف هو تطوير العلاقة بين المواطن والإدارة، وتحسين خدماتها العامة المقدمة لهم، حيث أن مشروع الإدارة الإلكترونية الجزائري وضع آليات عديدة لتطويرها، وتكيفها مع المستجدات التكنولوجية، وأيضا رقمنة المعاملات الإدارية والتجارية.

---

[1] - اسعيداني سلامي، نور الدين دحمار، سوسن سكي، "التجربة الجزائرية في مجال التعليم الإلكتروني والجامعة الافتراضية دراسة نقدية "، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، المجلد4، العدد 6، 2016، ص 37.

[2] - مشروع البطاقة الرمادية الالكترونية،
http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/59084.html
تاريخ الاطلاع 07ماي 2021 زمن الاطلاع: 14.00 سا.

[3] - الرسوم التنفيذي رقم 18- 112 المؤرخ في 1 أفريل سنة 2018 يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، الجريدة الرسمية عدد 21، المؤرخة في 2018.

[4] - Alaa K. Faieq, Factors Affcting The Staff In Higher Education Institutions At level of The Electronic Environment In Developing Countries: A Case Study of Iraq, Journal of Baghdad, n° 47, Vol 1, 2016,p 15.

[5] - Ahmed O.Salman , Ghassan H Abdel Madjeed , Tarik Z Ismaeel , Evolution of electronic government security issues applied ta computer center of Baghdad, university case study, journal of engineering, n° 3, vol 18, 2012, p p 361, 362.

ولقد حاول المشرع الجزائري من خلال تقرير العديد من النصوص التشريعية مسايرة المستجدات الخاصة في تكنولوجيا الإعلام والإتصال يهدف إلى بناء إدارة رقمية، منها المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الإنترنت واستغلالها،[1]المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المتعلق بتحديد شروط ومعايير تنظيم الأنترنت والإفادة منها[2]والقانون رقم 03-2000 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسيلكية، كما عزز الثقة الرقمية من الإعتراف بحجية الكتابة الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني، التصديق الإلكتروني، وسائل الدفع الإلكتروني وحماية المعاملات الإلكترونية، ولنتعرض للأحكام المنظمة للتصرفات الإلكترونية وحمايتها في نقطتين متتاليين.

2 . 2 . 1 –الأحكام المنظمة للتصرفات الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني:

إن ظهور ما يسمى بالتصرفات الإلكترونية التي تعتمد على الكتابة الإلكترونية أصبحت هناك ضرورة لأبرمها الأخذ بالتطور التكنولوجي لإدخال مثل هذه المحررات في النظام القانوني للدولة والإعتراف بها كوسيلة لإبرام التصرفات القانونية والاستناد لها كأداة إثبات [3]إلى جانب ذلك قرر المشرع الجزائري وسائل الدفع الإلكتروني.

2 . 2. 1 . 1- الأحكام القانونية المفعلة للتصرفات الإلكترونية: إن الرقمية هي تلك البيئة المعلوماتية التي تتمتع بها الإدارة الإلكترونية، وتتميز بخصائص الثقة التي تتميز بها البيئة الورقية، وهذه الثقة تكمن في التصديق الإلكتروني والإمضاء الإلكتروني. [4]

فقد اعترف المشرع الجزائري بحجية الكتابة الإلكترونية من خلال إصدار القانون رقم 05-10 المعدل للقانون المدني الجزائري، فنجد أنه إنتقل من الإثبات الورقي إلى الإثبات الإلكتروني،[5]وكما يقصد بالوسيلة الإلكترونية المستعملة القرص الصلب أو المرن، أو في شكل رسائل إلكترونية، وكما إعتمد في الفقرة 2 من المادة 327 من القانون المدني الجزائري التوقيع الإلكتروني، وهذا من أجل إضفاء الحجية على المحررات الإلكترونية لإعتباره من أهم الوسائل التي تعتمد عليها التجارة الإلكترونية في توفير الثقة والأمان عن طريق تحديد شخصية وهوية أطراف المعاملات الإلكترونية.

وكما أن المادة 2 من القانون رقم 15-04 المحدد للقواعد الهامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، فيعرف التوقيع الإلكتروني بإنه بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية آخرى تستعمل

---

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25 أوت 1998 المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الإنترنت - واستغلالها، جريدة رسمية عدد 36، المؤرخة في 1998.

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000المتعلق بتحديد شروط ومعايير تنظيم الأنترنت والإفادة منها، جريدة رسمية عدد 60، المؤرخة في 2000.

[3] - هدار عبد الكريم، مبدأ الثبوت بالكتابة في ظل ظهور المحررات الإلكترونية ، شهادة الماجيستير في القانون الخاص، جامعة الجزائر، 2013، 2014 ، ص 2.

[4] - وداد بو رصاص، وهاب نعمون، "محددات تطبيق الإدارة في البيئة الجزائرية"، مجلة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 2 ، العدد 8، 2017، ص 21.

[5] - المادة 323 مكرر من القانون المدني الجزائري.

كوسيلة توثيق، وتتمثل صوره في التوقيع الكودي أو السري، التوقيع البيومتري، التوقيع بالقلم الإلكتروني والتوقيع الرقمي.[1]

2 . 2 . 1 . 2 - الأحكام القانونية المفعلة لوسائل الدفع الإلكتروني:

تضمن القانون الجزائري مواد تتعلق بأنظمة الدفع الإلكتروني، وإعتراف رسميا بها سنة 2003 من خلال تقرير الأمر رقم 03- 11 المتعلق بالنقد والقرض[2]من خلال المادة 69 التي تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال مما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل، فالمشرع الجزائري من خلال نص هذه المادة لم يحدد بدقة وسائل الدفع المقصودة ولم يحصرها، وإنما تطرق لهذه الوسائل بمعنى واسع، فيمكن أن تكون إلكترونية كوسائل التقنيات الحديثة.

إلا أنه في القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المعدل والمتمم للأمر 75-59 في 26 سبتمر 1975 والمتضمن القانون التجاري الجزائري، فقد تطرق إلى بعض وسائل الدفع وطرق الدفع في الباب الرابع منه، وخصص الفصل الثالث منه لموضوع وسائل الدفع الحديثة، حيث أشار إلى التحويل المصرفي في المادتين 543 مكرر19 و543 مكرر 20 من نفس القانون، وإلى الإقتطاع في المادتين 543 مكرر21 و543 مكرر22 من القانون ذاته، وبطاقات الدفع والسحب في المواد 543 مكرر، المادة 543 مكرر 23 والمادة 543 مكرر 24 من ذات القانون.

وقد تدارك المشرع تعريفها بدقة في المادة 5 من القانون رقم 18- 05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، فإعتبرها كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تكمن صاحبها من القيام بها طبقا للتشريع المعمول به تكمن صاحبها من القيام بالدفع عن قريب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية، [3]ويتم الدفع في المعاملات التجارية الإلكترونية إما عن بعد أو عند تسليم المنتوج عن طريق وسائل الدفع المرخص بها وفقا للتشريع المعمول به، وعندما يكون الدفع إلكترونيا، فإنه يتم من خلال منصات دفع مخصصة لهذا الغرض، منشأة ومستغلة حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر وموصولة بأي نوع من أنواع محطات الدفع الإلكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسلكية.[4]

فحسب رأينا أنه في إطار هذا الإعتراف بوسائل الدفع الإلكترونية كان يواكب المستجدات التي يعرفها التفاعل مع المتطلبات التي يفرضها اقتصاد السوق لاسيما وأن الإصلاح البنكي الجزائري كان مطلبا يحتمه الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومنه تسهيل الدفع في كل المعاملات الالكترونية بين المتعاملين فيما بينهم.

---

[1] - بهلولي فاتح، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في ظل التشريع الجزائري، أطروحة لنيل دوجة الدكتوراه في العلوم، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2016، 2017، ص 340.

[2] - الأمر رقم 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض ، جريدة رسمية عدد 53 ، المؤرخة في 27 مارس 2003، ص 11.

[3] - القانون رقم 18- 05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، جريدة رسمية عدد28، المؤرخة في 16 ماي 2018، ص 5.

[4] - المادة 27 من القانون رقم 18- 05 المذكور آنفا.

2 . 2 . 2 - حماية الجزائية المقررة للمعاملات الإلكترونية "الجريمة الإلكترونية":

لم يظهر أول نص قانوني في التشريع الفرنسي فيما يخص مجال الجرائم المنظمة للمعالجة الإلكترونية أي الجرائم الماسة بأنظمة الآلية للمعطيات إلا سنة 1988، [1]وحيث أنه إلى غاية هذا التاريخ لم يكن يتمكن أي من أي من الدولتين الجزائر وفرنسا بتشريع عقابي في هذا المجال. [2]

وقد تبنى المشرع الجزائري أحكام الجزائية بموجب القانون 09-04 المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكانتها،[3]وللدلالة على الجريمة اعتمد عبارة "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات" معتبرا أن النظام المعلوماتي في حد ذاته، وما يحتويه من مكونات غير مادية محل للجريمة، وقد تضمن هذا القانون 19 مادة موزعت في ستة فصول.

وتدارك المشرع الجزائري الفراغ القانوني الذي عرفه مجال الإجرام الإلكتروني، فقام بتعديل قانون العقوبات بموجب القانون 04-15[4]مستحدثا فيه جملة من النصوص جرم من خلالها الأفعال المتصلة بالمعاملة الآلية للمعطيات، وحدد لكل فعل ما يقابله من جزاء، وبالإضافة إلى سن قواعد اجرائية جديدة تتعلق بالتحقيق تتماشى مع الطبيعة المتميزة للجرائم الإلكترونية، وذلك من خلال تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب قانون رقم 06-22. [5]

وكما أقر المشرع الجزائري الأحكام الجزائية للتصدي للأفعال المجرمة الإلكترونية في المجال الأعمال التجارية بموجب قانون التجارة الإلكترونية في 12 مادة قانونية. [6]

إذن المشرع الجزائري قد تبنى سياسة مزدوجة للتصدي لظاهرة الإجرام المعلوماتية، بحيث اهتدى إلى تعديل الجوانب الموضوعية والإجرائية للتشريعات العقابية العامة " قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية"، وجعلها تواكب التحديات الجديدة الناتجة عن التطور الهائل للتكنولوجيا الحديثة، وإستحدث قوانين جديدة خاصة أكثر تجاوبا مع الطبيعة الخاصة للجرائم الإلكترونية، وهذا من شأنه يساهم بشكل فعال في الحد منها. [7]

---

[1] - André Lucas, Jean Devrèze, Jean Frayssinet, droit de l'informatique et de l'internet, édition Dalloz, collection Thémis, droit privé, Paris, France, 2001, p 679

[2] - أول قانون تشريعي جزائري في مجال جرائم المعلوماتية لم يظهر إلا سنة 2001 في تعديل قانون العقوبات ضمن المواد 144 مكرر، 144 مكرر1، 144 مكرر2 و146، تم تعديل سنة 2004 في المادتين 394 مكرر و394 مكرر7 تحت عنوان المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات " القسم السابع مكرر من قانون العقوبات الجزائري.

[3] - القانون رقم 09-04 المؤرخ في المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكانتها، جريدة رسمية عدد 47، المؤرخة 2009، ص 5.

[4] - القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المتضمن لقانون العقوبات، جريدة رسمية عدد 71 ، المؤرخة في 10 نوفمبر 2004.

[5] - القانون رقم رقم 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المتضمن لقانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 64، المؤرخة في 24 ديسمبر 2006.

[6] - المواد من 37 إلى 48 من القانون رقم 18 -05 المذكور آنفا.

[7] - براهيمي جمال، "مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد2، ص 155.

الخاتمة:

إن التوجه إلى عصرنة الإدارة وما يرافق هذه العملية من ضرورة التحكم في تكنولوجية المعلومات، وما قد يؤدي إلى حدوث محاسن أو مساوئ تنتج عن العمل بها، وكما أن عصرنة الإدارة وجعلها إدارة رقمية أصبح يمثل حتمية لا مفر منها، ومنه نخلص من بحث موضوع دور المشرع الجزائري في تفعيل الإدارة الإلكترونية النتائج الآتية:

1 - إن الإدارة الإلكترونية تعتمد تكنولوجيا المعلومات لتحسين العملية الإدارية واستخدام المكننة في التخطيط، التنظيم، النشاط والرقابة على موارد وتحقيق التكامل الداخلي والخارجي للمعلومات، والعمليات الخاصة بالمنظمة من أجل تحقيق الأهداف، وهي تعد نمط حديث الذي يطور الأداء الإداري، الاقتصادي والتجاري، وكما يمكن إدارة الحكومة من قيادة المجتمع من العهد الورقي إلى العصر الرقمي.

2 - إن العلاقة بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية هي علاقة الجزء والكل، فالإدارة الإلكترونية هي الجزء، ونقصد بها تحويل العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة "الأعمال الإلكترونية أو الإدارة دون الأوراق"، وتعمل على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة، وبالنسبة للحكومة الإلكترونية فتمثل الكل، والمقصود من ذلك العمليات الإلكترونية التي يتم من خلالها الربط بين المنظمات التي تطبق الإدارة الإلكترونية من خلال التشغيل الحاسوبي ذات التقنية العالية.

3 - إن الجزائر انتهجت استراتيجية في مجال التقدم الإداري، وتمثلت في سياسة الجزائر الإلكترونية، وهاته السياسة تهدف إلى تجسيد إدارة إلكترونية وتفعيلها على أرض الواقع، وتسعى إلى الاهتمام أكثر بشؤون المواطنين وتلبية حاجياتهم، ومنه باشرت بتطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية الذي تهدف من خلاله إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها المجتمع الدولي، وكذا وضع التشريعات المساعدة على تفعيل الإدارة الإلكترونية في الواقع الجزائري.

4 - إن تفعيل الإدارة الإلكترونية كلها هو جزء من السعي إلى اللجوء إلى عالم المعلومات والإتصالات من أجل بناء اقتصاد إفتراضي، وكله يعتبر تأثر بمعالم العولمة.

5 - إن مشروع الإدارة الإلكترونية يمثل تحدي حقيقي حتى ولو صاحبها إيجابيات وبعض السلبيات، ومنه يجب التعامل معها بحذر شديد في إطار تفعيل الإيجابيات وتفادي السلبيات أو حتى معالجة آثارها.

6 - إن وجود التشريعات والنصوص القانونية هي التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية، وتوفر السرية الإلكترونية للمؤسسات العامة والخاصة.

ومن خلال النتائج السابقة الذكر يمكن عرض بعض الاقتراحات التي تساعد على تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، وكما أنها تزيل كل غموض عن هذه الأحكام التي يستعملها كل مختص في هذا المجال، وهي:

- وضع رؤية استراتيجية شاملة بمشاركات دولية وجميع الفاعلين، وبما يتضمن الانتقال الإيجابي من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، ومن تحسن جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والرفع من مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا القضاء على كل أمية إلكترونية خاصة.

- التشديد على أمن المعلومات لحماية مواقع الإدارة الالكترونية ضد هجمات القرصنة وسوء الاستخدام.
- إقامة الدراسات القانونية التي تعالج سلبيات الإدارة الإلكترونية بشكل خاص، والتي من أهمها مشكلة البطالة، تحقيق الأمن والأمان المعلوماتي.
- تأطير العمل الإلكتروني من خلال وضع تشريعات جديدة تواكب كل ما يحدث من مستجدات.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1 - الكتب:

1 - إبراهيم العيساوي، التجارة الإلكترونية، مصر، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، .2003

2 - عبد الحميد بسيوني، الحكومة الإلكترونية، القاهرة، مصر، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

3 - رأفت رضوان، التجارة الإلكترونية، القاهرة، مصر، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

4 - علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، عمان ، الأردن، دار وائل للنشر، 2008.

5 - محمد الصرفي، الإدارة الإلكترونية، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي.

2 - المجلات العلمية:

1 - أحمد سرحان الحمداني، فاعلية تطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة جامعة تكريت، المجلد 3، العدد 1 / 3، 2019.

2 - اسعيداني سلامي، نور الدين دحمار، سوسن سكي، "التجربة الجزائرية في مجال التعليم الإلكتروني والجامعة الافتراضية دراسة نقدية "، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، المجلد4، العدد 6، .2016

3 - إلياس شاهد وآخرون، "تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد3، .2016

4 - براهيمي جمال، "مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد2.

5 - حنان محمد القيسي، "الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة"، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، الجلد 4، العدد 17/ 16، 2012.

6 - زينب عباس محسن، "الإدارة الإلكترونية وأثرها في القرار الإداري"، مجلة كلية الحقوق ، جامعة النهرين، المجلد 16، العدد 1 ، .2014

7 - سحر قدوري، "الإدارة الإلكترونية وإمكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة"، مجلة المنصور، عدد 14، عدد خاص، الجزء 2، .2010

8 - عزة على محمد الحسين، "النظام القانوني للحكومة الإلكترونية في السودان"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 17، العدد 1، 2020.

9 - عيدوني كافية، بن حجولة حميد، "الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها واقع وآفاق"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، المجلد1، العدد 2، 2017.

10 - فرطاسي فتيحة، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15، المجلد 2، 2016.

11- رجاء خضير عبود، نازك نجم عبود الربيعي، "فاعلية تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحسين مناخ الاستثمار في العراق"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد2، العدد 20، 2016.

12 - وداد بو رصاص، وهاب نعمون، "محددات تطبيق الإدارة في البيئة الجزائرية"، مجلة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية"، المجلد 2 ، العدد 8، 2017.

13 - محمد بن عراب، "تجربة الإدارة الالكترونية بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة واشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد1، العدد19، 2014.

14 - مريم خالص حسين، "الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية"، العدد الخاص بالكلية،المجلد 1، العدد4، 2013.

15 - مسيردي سيد أحمد، سعيدي خديجة، "مشروع الجزائر الإلكترونية واقع وتحديات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 2، 2013.

3 - الرسائل الجامعية:

1 - بهلولي فاتح، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في ظل التشريع الجزائري، أطروحة لنيل دوجة الدكتوراه في العلوم، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2016، .2017

2 - عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر "دراسة سوسيولوجية بلدية الكاليتوس العاصمة"، أطروحة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، .2016

3 - حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم الإداري، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.2007، 2008.

4 - هدار عبد الكريم، مبدأ الثبوت بالكتابة في ظل ظهور المحررات الإلكترونية ، شهادة الماجيستير في القانون الخاص، جامعة الجزائر، 2013، 2014 .

4 - الملتقيات:

1 - علي حسونة الطائي، "الحكومة وإمكانيات تطبيقها في العراق مع ابقاء الضوء على تجارب بغض الدول"، الندوة الثامنة، كلية الإدارة والاقتصاد مكتب الاستشارات جامعة بغداد.

2 - منال صبحي محمد الحناوي، "بيئة المعلومات الأمنة"، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض، الأيام 6، 7 و8 أفريل 2010.

5 - المواقع الالكترونية:

1 - بلعربي عبد القادر وآخرون، تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة سعيدة، بحث منشور في الموقع الإلكتروني: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploadsA1.pdf، تاريخ الاطلاع: 6 ماي 2021، زمن الاطلاع 3.44 0 سا.

2 - عادل غزال، مشاريع الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق: مشروع الجزائر الحكومة الالكترونية 2013، مجلة سيبراريانس الإلكترونية، العدد 34، مارس 2014، بحث منشور في الموقع الإلكتروني: http://www.journal.cybrarians.org/، تاريخ الاطلاع: 7 ماي 2021 ، زمن الاطلاع 12.15 سا.

3 - وزارة الداخلية، اعداد بطاقة التعريف الوطني البيومترية وجواز السفر الإلكتروني البيومتري، منشور في الموقع الالكتروني:

http://www.interieur.gov.dz/Actions/frmItem.aspx?html=7، تاريخ الاطلاع 06 ماي 2021، زمن الاطلاع: 10.30 سا.

4 - الديوان الوطني للحج والعمرة، بوابة الكترونية منشورة في الموقع الالكتروني:

http://onpo.dz/، تاريخ الاطلاع 07ماي 2021 ، زمن الاطلاع: 13.00 سا.

5 - مشروع البطاقة الرمادية الالكترونية،

http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/59084.html

تاريخ الاطلاع 07ماي 2021، زمن الاطلاع: 14.00 سا.

أولا: المراجع باللغة الأجنبية:

1 - الكتب:

1- André Lucas, Jean Devrèze, Jean Frayssinet, droit de l'informatique et de internet, édition Dalloz, collection Thémis, Droit Privé, Paris, France, 2001.

2 - المجلات العلمية:

1 - Ahmed O. Salman , Ghassan H Abdel Madjeed , Tarik Z Ismaeel , Evolution of electronic government security issues applied ta computer center of Baghdad, university case study, journal of engineering, N° 3, Vol 18, 2012.

2 - Alaa K. Faieq, Factors Affcting The Staff In Higher Education Institutions At level of The Electronic Environment In Developing Countries: A Case Study of Iraq, Journal of Baghdad, N° 47, Vol 1, 2016.

3 - Ceaser H. Husieen, Applications To Use Electronic Mail System In The Electronic Management, Journal of economic and administrative Sciences, N° 65, Vol 18, 2012.

Dhyaa .S, sinan A, Design of Intelligent Based management security system for E-government , journal of al-Qadisiya, N° 2,Vol 9, 2017.

4 - hayda H Safi Al-jebory, Husam Abraheim Al-saadi, all The services by a single Point in Electronic Government: Government portal in Iraq, Journal al-Qadisiya, N° 1, Vol 3, 2011.
5 - Mohamed BOUKLIA, Rabia BOUARIOUA, The evolution of e-government in Algeria between reality and prospects, international journal of economic performance, N°2, Vol 1, 2018.